مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ١

الطائفية في جبل لبنان جذورها واسبابها حتى قيام نظام القائمقاميتين عام ١٨٤٢م

م. د كريم احمد حامي السعدون
قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة واسط

البريد الإلكتروني Email : khami@uowasit.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الطائفية، جبل لبنان، الدولة العثمانية، الدول الكبرى.

كيفية اقتباس البحث
السعدون ، كريم احمد حامي ، الطائفية في جبل لبنان جذورها واسبابها حتى قيام نظام القائمقاميتين عام ١٨٤٢ م ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Sectarianism in Lebanon: Its Roots and Causes Until the Establishment of the Dual Governorship System in 1842

M. Dr. Kareem Ahmed Hamyi Al-Saadoun
College of Education for Human Sciences, Wasit University

Keywords : Sectarianism, Mount Lebanon, the Ottoman Empire, major countries.

How To Cite This Article
Al-Saadoun, Kareem Ahmed Hamyi, Sectarianism in Lebanon: Its Roots and Causes Until the Establishment of the Dual Governorship System in 1842, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2025,Volume:15,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The issue of sectarian conflict in Lebanon has played a significant role in modern and contemporary history due to its profound and challenging consequences for the region in general and Lebanon in particular. This conflict was not a random occurrence but rather a result of political and social accumulations that cast their shadow over Lebanese society. Mount Lebanon became a battleground for colonial powers, which impacted the social fabric, as these powers reinforced reliance on religion and sects for protection, leading to competition between the different sects. This sectarian rivalry coincided with the Ottoman Empire's policy of granting privileges to colonial powers, which allowed them to intervene in Mount Lebanon's affairs and pushed the society into conflict to implement their colonial agendas. Moreover, the Ottoman Empire adopted a specific policy towards Mount Lebanon aimed at

dividing the sects and fostering conflict among them to facilitate direct Ottoman control over the region. This was particularly significant since Mount Lebanon had its own system for selecting rulers, independent of the Ottoman government.

The occupation of Mount Lebanon by Ibrahim Pasha in 1831 further accelerated the sectarian conflict, as he implemented sectarian policies to consolidate his control and simplify governance.

These factors mentioned above can be considered the key foundations that deepened sectarian conflict in Mount Lebanon, leading the Lebanese society to increasingly isolate itself into sects. This was compounded by Lebanon's complex demographic structure, which included a large number of religions, sects, and ethnic groups. This diversity itself became one of the main roots of sectarian conflict, particularly when we consider that much of the population was subject to feudal control and a class-based system that benefited from societal division to maintain their social standing.

These foundations and factors played an active and significant role in pushing Lebanese society into sectarian conflict, which the country endured, leading to the imposition by colonial powers on the Ottoman Empire to implement a sectarian policy in Mount Lebanon. This culminated in the introduction of the Dual Governorship System in 1842, which divided Mount Lebanon along sectarian lines, further increasing resentment and internal strife, under the control of both colonial powers and the Ottoman Empire.

الملخص:

أخذت مسألة الصراع الطائفي في جبل لبنان حيز مهم من التاريخ الحديث والمعاصر؛ لما لذلك الصراع من مخرجات عسيرة على المنطقة بشكل عام وجبل لبنان بشكل خاص، ولم يكن ذلك الصراع وليد الصدفة بل جاء نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية ألقت بضلالها على المجتمع اللبناني، وكان جبل لبنان ساحة للصراع بين الدول الاستعمارية مما أثر على النسيج الاجتماعي وذلك لأن تلك الدول عززت الاعتماد على الدين والطائفة لتجد الحماية مما وَلد تنافس بين الطوائف، رافق ذلك التنافس الاستعماري اعتماد الدولة العثمانية على سياسة الامتيازات التي منحت للدول الاستعمارية الأمر الذي جعلها تتدخل في شؤون جبل لبنان وتدفع المجتمع للاقتتال بهدف تنفيذ مخططاتها الاستعمارية، فضلًا عن أن الدولة العثمانية مارست سياسة خاصة تجاه جبل لبنان مغزاها التفريق بين الطوائف وبث الصراع بينهم ليسهل عليها اخضاع تلك المنطقة للحكم المباشر من قبل الحكومة العثمانية، لاسيما أن جبل لبنان كان له نظامه الخاص في

اختيار حكامه دون تدخل الحكومة العثمانية ، ومن الأمور التي عجلت الصراع الطائفي هو احتلال إبراهيم باشا لجبل لبنان عام ١٨٣١، حيث مارس سياسة طائفية من أجل اخضاع تلك القاع لسيطرته ويسهل عليه ادارته.

إن تلك العوامل آنفة الذكر يمكن عدها ابرز الأسس التي ساهمت في تجذير الصراع الطائفي في جبل لبنان وعامل رئيس في أن يتقوقع المجتمع اللبناني حول طوائفه، لاسيما أن التركيبة السكانية للمجتمع اللبناني معقدة ومتنوعة حيث يشتمل على عدد كبير من الأديان والطوائف والقوميات، وكان ذلك التنوع بحد ذاته أحد أهم الجذور في الصراع الطائفي، لاسيما لو ادركنا أن غالبية المجتمع كان يخضع لسلطة الاقطاعيين وتحكمه الطبقية التي كانت من مصلحتها أن ينقسم المجتمع ليسهل عليهم دعم مركزهم الاجتماعي.

تلك الأسس والعوامل ساهمت بشكل فاعل واساسي في دفع المجتمع اللبناني للصراع الطائفي الذي اكتوت به البلد حتى وصل الأمر أن تفرض الدول الاستعمارية على الدولة العثمانية تطبيق سياسة طائفية في جبل لبنان حينما تم فرض نظام القائمقاميتين عام ١٨٤٢ الذي قسم جبل لبنان على اساس طائفي لتعاني بعدها تلك المنطقة وتزداد بين مجتمعها الاحقاد والاقتتال في ظل سيطرة من قبل الدول الاستعمارية والدولة العثمانية.

المقدمة:

إن الطائفية في جبل لبنان هي أحد أبرز المعوقات في استقراره، فضلًا عن كونها مثلت عقبة كبيرة في تطوره على جميع الأصعدة وباتت التجربة اللبنانية شاهد حي على فشل السياسات القائمة على التنوع الطائفي لكونها ستكون مهددة بين الحين والآخر إلى المزيد من المشاكل التي يصعب حلها بسبب ذلك التنوع في القوميات والطوائف الدينية.

كان النزاع الطائفي هو السمة البارزة التي مثلت الحياة السياسية في جبل لبنان خلال مراحل التاريخ الحديث، ونتيجة لذلك جاء اختيارنا لدراسة " **الطائفية في جبل لبنان جذورها واسبابها حتى قيام نظام القائمقاميتين عام ١٨٤٢** " موضوعًا لبحثنا بغية تسليط الضوء على ابرز المحطات التاريخية في ذلك المجال، واستفهام العبر والتجارب من دروس الماضي، ومن أجل توضيح ذلك وضعنا جملة من الفرضيات ما هية تلك الاسباب ولعل ابرزها:

-ما هي الأسباب التي ادت إلى تنامي الطائفية في جبل لبنان؟

-هل الطائفية وليدة التطورات الداخلية أم انها صنيعة الصراع الدولي؟

-هل كان لسياسة العثمانيين دور في تفاقم الطائفية في جبل لبنان؟

-هل كان الاختلاف الديني اساس في تفاقم الطائفية بين ابناء المجتمع اللبناني؟

وللإجابة على تلك الفرضيات عمدنا إلى تقسيم البحث إلى مقدمة عرضنا فيها أهمية البحث والدوافع وراء اختياره، وتقسيمات البحث وأبرز المصادر التي اعتمدناها، ثم مبحثان جاء المبحث الأول بعنوان(**البواكير الأولى لظهور الطائفية في جبل لبنان**) إذ تطرق المبحث إلى أهم الأسس في تنامي الطائفية في المجتمع اللبناني، كما أوضحنا أبرز العوامل التي ساعدت في تجذيره في ذلك المجتمع، فضلًا عن ابراز دور سياسة الدولة العثمانية في دعم الطائفية، وكيف عمل الصراع بين الدول الاستعمارية على تغذية الطائفية من خلال سياساتها اللاإنسانية التي جعلت من جبل لبنان ساحة للصراع الطائفي بين مختلف اطيافه.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا (**دور الدول الاستعمارية في تأجيج النزاع الطائفي في جبل لبنان ١٨٤١ – ١٨٤٢**) فقد عرضنا صورًا من الطائفية التي اكتوى بها البلد ومهد فيما بعد إلى حرب طائفية كان لها التأثير الكبير على منطقة جبل لبنان، وابرزنا جملة من نتاجاتها، وكيف تفاقم ذلك الصراع ومحاولات الحد من ذلك وايجاد السبل للتهدئة. وقد تم تحديد عام ١٨٤٢ تاريخ انتهاء الدراسة لأنها العام الذي طبق فيه على جبل لبنان نظام القائمقاميتين الذي قسم منطقة جبل لبنان إلى وحدتين اداريتين واحدة درزية والأخرى مارونية،، أما الخاتمة فقد تضمنت ابرز الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول

البواكير الأولى لظهور الطائفية في جبل لبنان

يمكن عدّ الطائفية من مفهومنا الخاص هو التحيز المفرط للمذهب أو الدين أو الاعتقاد الذي يعتنقه الإنسان، وهو المحرك الرئيس لأفعاله. وكلما كان الواقع الذي يحيط بالإنسان (سياسيًا كان أم اجتماعيًا واقتصاديًا) سيء كلما زاد اعتماده على الطائفية بمختلف توجهاتها، وإن جبل لبنان إحدى اكثر الدول التي عانت من ذلك الأمر وما ألت إليه الاوضاع فيها بسبب تفاقم الصراع الطائفي ولمدة طويلة من الزمن ولذلك سنبين الأسس والعوامل التي قادت إلى تنامي الصراع الطائفي هناك.

تعددت الأسباب والعوامل التي ساهمت في زرع بذور الطائفية في جبل لبنان والذي سبب فيما بعد وقوع الكثير من الصدامات الداخلية بين ابناء مجتمع جبل لبنان، تحت ذريعة الطوائف التي هي أسس ذلك المجتمع إذ أن تنوع النسيج الاجتماعي في جبل لبنان مثَّل حالة استثنائية في محيطه الإقليمي، إذ برزت فيه طوائف كثيرة ، لاسيما وأن جبل لبنان اكثر بلدان الوطن العربي تعقيداً وتنوعاً في انتمائه الطائفي، حيث يصل لأكثر من تسعة عشر طائفة، على الرغم من صغر مساحته وعدد سكانه[١]، غير انه ضمَّ اكبر مجموعة من التكوينات الدينية

والطائفية والمذهبية[٢] . ذلك التنوع كان يرافقه تكوين اجتماعي طبقي متمثل بالملكية الإقطاعية، وحكم العائلات التي مارست سطوتها في جبل لبنان وكانت تمثل قوة مستقلة لاسيما أنهم كانوا يتمتعون بالحصانة الإدارية والقضائية[٣] . ونستشف من أن ذلك النظام قد شكل عقبة كبيرة في جبل لبنان إذ كان مليء بالتناقض والتضاد بمعتقداته بين الطوائف وثقافاتها، فضلًا عن تقاطع مصالحها وولاءتها السياسية حتى وصل إلى حالة من الصدام لاسيما أن تظافر العوامل الداخلية والخارجية قاد إلى حروب اهلية طاحنة بين تلك الطوائف.

وإلى جانب ذلك كان لسياسة الدولة العثمانية أثر كبير في تشجيع ذلك الصراع بين الطوائف بهدف استمرار حكمها ومن مبدأ (فرق تسد) إذ مارست عددًا من السياسات التي نمت الطائفية وقادت إلى صراع بين طوائف المجتمع اللبناني، لاسيما أن بعض الطوائف المسيحية ومنذ الحروب الصليبية وما نتج عنها من خلال مساندتها تلك الحروب، قد وضعت نفسها بين مطرقة الحكومة العثمانية وسندان الدول الاستعمارية، وبذلك بدأ معالم الصراع الطائفي يطفوا على المشهد في لبنان حيث ألقت تلك الحروب بضلالها على المجتمع في جبل لبنان واوقدت بينهم الأحقاد وعززت فكرة أن الدين عامل تفرقة لا عامل وحدة وبهذا الصدد ذكر جول دافيد قائلًا: "**الويلات موقظة جرثومة التعصب وراسمة تعاليم المسيح وجهًا يخالف مفهومها وواقعها**" [٤] ، وإن تلك الحملات ما أن خابت آمالها وعادت خائبة حتى عانى مسيحي الشرق من مغبة أفعالهم بعد أن ايدوا أبناء دينهم على ابناء وطنهم متناسين العديد من المشتركات كاللغة والوطن والتاريخ والبيئة [٥].

وعلى وفق بعض المعطيات التاريخية كانت سياسة الدولة العثمانية قد غذت الصراعات الطائفية وتقويتها في المجتمع اللبناني، وذلك كونهم كانوا يصنفون المجتمع حسب دينهم، وكانوا يصنفون المسيحيين بحسب الكنائس التي ينتمون اليها[٦]. وقد حددت لمتابعة ذلك موظف مسؤول امام الدولة لإدارة شؤونها والذي عرف بـ (ملة باشي)[٧]. ويمكن أن نلمس من خلال تلك السياسة بوادر تنامي الصراع الطائفي في جبل لبنان وظهور البواكير الأولى لذلك الصراع بعد أن أخذ كل طرف بالوقوف إلى أبناء جلدته بعيدًا عن اللحمة الوطنية، واصبحت الطائفة أو الدين هي اساس التعامل بين ابناء البلد الواحد، وربما لا نذهب بعيدًا في القول إذ ما قلنا بأن الدولة العثمانية كانت تهدف من وراء ذلك إلى تمزيق الوحدة الوطنية من أجل بسط السيطرة واضعاف النفوذ في تلك البقاع، فكان لها من خلال ذلك تقريب جهة على حساب أخرى، ودعم بعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى، الأمر الذي وسع الفجوة بين أبناء المجتمع اللبناني آنذاك.

كانت للأوضاع السياسية والاجتماعية أثر بالغ الأهمية وعامل رئيس في أن تتحاز مكونات مجتمع جبل لبنان إلى طوائفهم وتتصاعد بينهم اواصر التفرقة والعداء لاسيما وأن المجتمع كان مقسم إلى طبقات، إذ عملت الحكومة العثمانية منذ احتلال جبل لبنان عام ١٥١٦ إلى تثبيت أمراء ومشايخ جبل لبنان من دروز وموارنة وشيعة في إقطاعاتهم، وقد ميز السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢ – ١٥٢٠)، الأمير فخر الدين المعني الأول على سائر امراء جبل لبنان، حيث عمل الأمير فخر الدين على توطيد الأمن واختار سياسة تقوم على التهدئة، مما مكنه من توطيد دعائم سلطانه، ونجح في أن تكون الامارة اللبنانية هي الوحيدة دون سائر الوحدات الإدارية التي اختارت حكامها من بين العائلات الاقطاعية، ولم تكن الحكومة العثمانية تتدخل في ذلك الاختيار إلا للتصديق عليه من خلال اصدار فرمان سلطاني، وقد كانت إمارة جبل لبنان تتمتع بنوع من شبه الاستقلال الذاتي، وقد عرفت مدة حكم الامير وأبنائه (بحكم الامراء المعنيين) أو (أمراء الدروز) والتي امتدت للمدة (١٥١٦ – ١٦٩٧) حينما أجمع مشايخ وأمراء ال على انتخاب الأمير بشير الشهابي الأول من الطائفة المارونية أميراً على جبل لبنان [٨].

وعلى الرغم من ذلك الاستقرار إلا أنه لم يدم طويلًا بعد أن دبّ الضعف في كيان الدولة العلية مما دفعها إلى الاعتماد على سياسة عنصرية ساهمت في نشر الطائفية وتجذيرها في المجتمع اللبناني ولعلها كانت أحد أبرز العوامل التي أدت إلى نشوب الصراع بين الطوائف، وذلك بعد أن منحت الدول الكبرى **امتيازات دينية وطائفية** واسعة حيث استغلت تلك الدول حالة الضعف التي وصلت لها الدولة العثمانية لتتدخل في شؤون الطوائف لمنطقة جبل لبنان؛ مما أسهم في بث التفرقة بين مكوناته وعزز الطائفية فيه. وكان من اقسى تلك الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية هو ما حصلت عليه فرنسا آبان عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦ – ١٥٧٤) عام ١٥٦٩[٩] حيث منح الحق لفرنسا في حماية المسيحيين من مواطني الدولة العثمانية[١٠] . ويمكن عدّ ذلك الامتياز قدّ اتاح للحكومة الفرنسية لأن تستغله للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية تحت ذريعة حماية المسيحيين، وذلك الأمر انعكس جليًا على الطوائف الدينية المسيحية المرتبطة بفرنسا لاسيما في جبل لبنان، والتي وجدت فسحة في دعم وفرضت سيطرتها تدريجيًا. ومن خلال ما تقدم يمكن أن نجزم كان لتخبط السياسة العثمانية وتزايد خضوعها لرغبة الدول الكبرى دفعها لفتح الباب على مصراعيه أمام تدخل تلك الدول في شؤونها وفرض هيمنتها وتجزئة المجتمع وتحت ذريعة حماية المسيحيين في تلك البقاع، لاسيما بعد أن منحتهم الدولة العلية امتيازات دينية جديدة ولعدد من الدول الأوروبية، الأمر الذي مكنهم من تعزيز الطائفية في جبل

لبنان، حتى باتت احلام مسيحيي جبل لبنان تصبوا نحو فكرة بأن يكون لهم دولة مسيحية محمية من قبل دولة مسيحية كبرى كفرنسا.

ولعل ابرز ما يؤكد ما ذهبنا إليه من رأي في الفقرة اعلاه، عندما سارع ملك فرنسا ليس الرابع عشر(١٦٣٨ – ١٧١٥) في اصدار مرسوم عام ١٦٤٩ الذي اعلن فيه حمايته للطائفة المارونية ثم أمر سفير فرنسا في الدولة العثمانية بمتابعة شؤونهم، كما طلب لويس من السلطان العثماني بأن يوجه ولاته بضرورة رعاية الموارنة وحفظ مصالحهم [١١]. وبذلك حصلت أحد أهم الطوائف في جبل لبنان على حماية فرنسا وبدأت تلك الطائفة ترسخ مكانتها وهيمنتها في جبل لبنان منذ ذلك الوقت، وبدأت بالوقوف بقوة بوجه الطوائف الأخرى لاسيما الإسلامية منها.

ومنذ ذلك التاريخ، أخذت العلاقات لاسيما الدينية والسياسية تقوى بين فرنسا والمسيحيين بصورة عامة والموارنة بصورة خاصة، وانعكست تلك العلاقات على مختلف المستويات حيث بات الموارنة مفضّلين على سائر أبناء جبل لبنان، لاسيما في القضاء وتطبيق القانون العثماني؛ وكانوا لا يخضعون لما يخضع له نظرائهم المسلمين، ولا يمثلون أمام المحاكم العامة، وإذا ما تم رفع دعوى قضائية عليهم كان القنصل يتدخل ويشارك في تفسير القانون ويمنع القاضي العثماني من إصدار حكمه على المسيحي الماروني، لأن القنصلية هي التي تحاكمه فقط [١٢]. ومن هنا اتضح لي إن تلك الامتيازات التي نالها المسيحيين في جبل لبنان كان يرافقها تزمت وتعصب على اقرانهم المسلمين، الأمر الذي جعل الطائفية تستفحل في المجتمع واضحى الصراع بارزًا للعيان وقرب الصدام الذي كانت تهيء له القوى الأجنبية.

لم يقتصر الأمر على ذلك الحد، ففي عام ١٧٤٠ منحت الدولة العثمانية للحكومة الفرنسية امتيازات دينية واسعة، عدت فرنسا بموجبه أنها الحامية لجميع المسيحيين الكاثوليك من مواطني الدولة العثمانية [١٣] . وقد أثرت تلك الامتيازات على الواقع السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي في جبل لبنان، وبات الفرنسيون بمقتضى تلك الامتيازات يقفون عائقًا في وجه الحكومة العثمانية في أي قرار تتخذه يمكن أن يمس المسحيين بشكل عام أو الموارنة بشكل خاص، وتلك الأمور حددت ملامح الصراع الطائفي في جبل لبنان وبدأ عوامله تتفاقم تدريجيًا . وخير دليل على ذلك ما جاء في رسالة وزير خارجية فرنسا دي لا كروا (De La croix) ، والتي بعثها إلى السفير الفرنسي في اسطنبول اوبر – ديبابه (Aubett – Dubayet) والتي تضمنت "**إنّ حرصك على حماية الدين يستحقان كل التقدير ..... نطلب اليك العمل على بسط نفوذنا اذ كنا فقدنا شيئاً من هذا النفوذ، سواء كان ذلك في العاصمة او في الجزر ام في اسيا**" [١٤]. ونستشف من الرسالة اعلاه كيف عملت فرنسا على دعم الطائفية من خلال رعايتها

للطوائف المسيحية وبدوره ألقى بضلاله على وحدة المجتمع وتماسكه، إذ عزز نهج الطائفية وبات الدين يحركها عوضًا عن الوطن ومشتركاته.

ومنذ ذلك التاريخ أخذت أوضاع الدولة العثمانية تزداد سوءًا رافقه سطوة اوروبية من خلال ممثليها على مصدر القرار العثماني[١٥]، حتى اجبر السلاطين على تلبية رغباتهم لاسيما في اصدار فرامانات سلطانية تحت خيمة الاصلاح والتي من خلالها نالت الطوائف المسيحية فسحة كبيرة ومكانة مميزة، حيث صدر في عام ١٨٣٩، أوامر سلطانية أُقرَّ فيه أن تُعامل الاديان في الدولة العثمانية امام القانون على حد سواء ، وهذا ما عدته الطوائف المسيحية أكبر انتصار لها وعزز مكانتها على حساب الطوائف الإسلامية الأخرى[١٦] .

وفي سياق متصل منحت الدولة العثمانية امتيازات دينية واسعة لدول أوروبية أخرى مثل روسيا والنمسا وبريطانيا، لاسيما كان للأخيرة دور مشابه للدور الفرنسي وكانت عامل رئيس في زرع الطائفية في جبل لبنان، لاسيما بعد أن حصلت من الدولة العثمانية على امتيازات دينية تخص الطائفة البروتستانتية في عام ١٨٥٠ ، بعد أن صدر فرمان من السلطان العثماني أقر بموجبه حماية بريطانيا للطائفة آنفة الذكر، وقد عُدَّ ذلك الفرمان براءة تساهل وحرية المعتقد للبروتستانت من رعايا الدولة العثمانية، وفي عام ١٨٥٣ ، حصل البريطانيون على فرمان منح من خلاله رعاياه من الطوائف المسيحية واليهودية بضمان الحماية البريطانية، ويضعهم على قدم المساواة بالمسلمين في ممارسة الشعائر الدينية في العبادات العلنية[١٧]

رسخت بريطانيا بذلك اقدامها في جبل لبنان ونصبت نفسها حامي المكون البروتستانتي، وذلك مكنها من تنفيذ مشاريعها الاستعمارية والذي يوجب زعزعة الداخل اللبناني لاسيما إنها كانت قد تدخلت فعليًا في الصراع العثماني مع ابراهيم باشا ابن محمد علي والي مصر والذي سيطر على بلاد الشام منذ عام ١٨٣١، وذلك الأمر يوضح جليًا الدور الذي لعبته الدول الكبرى للتدخل في شؤون الدولة العثمانية عامة و جبل لبنان على وجه الخصوص وما آلت إليه الأمور من تشتيت المجتمع حتى باتت ولاءاته منقسمة لمجموعة من الدول منقادة بذلك باعتقاداتهم الدينية لتفتح الباب على مصراعيه أمام انقسام طائفي أدى في نهاية المطاف لصراع طائفي دموي الرابح فيه يعد مهزومًا على حد تعبير بعض المختصين.

المبحث الثاني

دور الدول الاستعمارية في تأجيج النزاع الطائفي في جبل لبنان ١٨٤١ – ١٨٤٢

كان للسياسة العثمانية ولتدخلات الدول الكبرى أثر بالغ في تطور الأمور حدّ الصدام وعجل ذلك الصراع القائم على اساس الطائفية، لاسيما بعد أن اصبح أمراء جبل لبنان أحراراً في بلادهم

ويتمتعون باستقرار داخلي واستقلال شبه رسمي طيلة المدة الممتدة عام ١٥١٦-١٨٣١، إذ إن في المدة التي خضع فيه جبل لبنان لسيطرة إبراهيم باشا عانت البلاد من تفاقم الطائفية، حيث اعتمد إبراهيم باشا على سياسة عمادها بث الطائفية بين اللبنانيين، بدأً بفتح المجال أمام الإرساليات الأجنبية بالعمل في جبل لبنان ومنحها الحرية الكاملة للعمل ، حيث عمدت تلك الارساليات إلى تأسيس مدارس مسيحية في جبل لبنان مما أثار حفيظة المسلمين وامتعاضهم من عمل تلك الارساليات[١٨].

كما عمد ابراهيم باشا إلى فتح المجال أمام المسيحيين بمنافسة المسلمين في التجارة، فعملت تلك الإجراءات على خلق حالة من الاستياء لدى الزعامات الإسلامية والدرزية على حدٍّ السواء[١٩]، ولا يستبعد أن يكون الهدف من تلك الإجراءات هو كسب المسيحيين لصف إبراهيم باشا في صراعه مع العثمانيين، والادهى من ذلك اعتماد إبراهيم باشا على سياسة أكثر خطورة ساهمت بشكل فعال في إذكاء الطائفية في جبل لبنان حينما بث الفتن الطائفية بين الدروز والمسيحيين، وذلك من خلال تجريد الدروز من اسلحتهم في عام ١٨٣٥، لاسيما بعد أن رفضوا أوامره بالانخراط ضمن قواته العسكرية، وعندما فشل في اجبارهم على طاعته، وجه مسحيي جبل لبنان بقيادة أحد أبناء الأمير بشير الشهابي لقتال الدروز، بعد أن زودهم بالأسلحة التي صادرها من الدروز. لاحقا وزاد من الحساسية الطائفية [٢٠].

ويمكن تعليل اعتماد إبراهيم باشا على تلك السياسة؛ أنه اراد جذب المسيحيين لصفه على حساب المسلمين ولعدة اسباب منها: أن المسلمين كانوا يدينون بالولاء للدولة العثمانية ويقفون معها، كما أنه رغب بإظهار نفسه على انه يعامل المسيحيين بحسن تجنبًا لتدخل الدول الكبرى في الصراع بينه وبين العثمانيين لاسيما أن اوضاع مسيحيي جبل لبنان قد تحسنت في عهده، فضلًا عن أن المسيحيين نفسهم وجدوا أن في ظل إبراهيم باشا سيحققون تفوق في جبل لبنان وتكون لهم السطوة وذلك ما جعلهم يقفون لجانبه ويدافعون عن حكمه.

وهكذا كانت سياسة إبراهيم باشا الطائفية قد انعكست بشكل واضح على واقع جبل لبنان، وأول من تأثر بها هو الباشا ذاته، حينما انخرط الدروز جنودًا في الحملة العثمانية التي ارسلها السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩)، وقد كان لقوات الدروز دورًا فاعلًا وخطيرًا في الوقت ذاته لاسيما أنه اجج صراعًا طائفيًا بين الدروز والمسيحيين، بعد أن ننشب صدام مسلح في مناطق متفرقة من جبل لبنان وذلك ما جعل المسيحيين يتخلفون عن اللحاق بجيش إبراهيم باشا، الأمر الذي استغله السلطان العثماني لتأليب اللبنانيين على إبراهيم باشا، لاسيما أنه كان قد

اصدر أمرًا سلطانيًا في الرابع من أيار ١٨٣٢ قرر بموجبه عزل محمد علي باشا وابنه عن ولاية مصر، واتهمهم بالخيانة والخروج عن طاعته[٢١].

وقد اتاحت سياستي الدولة العثمانية وإبراهيم باشا المجال للدول الكبرى التدخل في شأن الجبل ؛ حيث مولت بريطانيا الانتفاضات في بلاد الشام ضد ابراهيم باشا، ففي ايار عام ١٨٤٠ ، دبر بعض العملاء البريطانيون انتفاضة في جبل لبنان ضده، وذلك من خلال امداد المنتفضين سراً بالسلاح [٢٢]، ثم عمد البريطانيون في الحادي عشر من أيلول من العام نفسه إلى انزال قوات بريطانية وعثمانية شمالي بيروت، واوقعت الهزيمة بقوات ابراهيم باشا ، ما اضطره الى الانسحاب وبعد أن أجبرت بريطانيا ابراهيم باشا على التنازل عن بلاد الشام واعادتها لسلطة الدولة العثمانية، بعد أن تعاونت بريطانيا مع روسيا والنمسا من خلال معاهدة لندن التي عقدت بتاريخ الخامس عشر تموز عام ١٨٤٠ [٢٣].

إن المشاكل التي تفاقمت في جبل لبنان، وتزايد النزاع الطائفي في المجتمع اللبناني؛ مهد الطريق أمام الدولة العثمانية بأن تقضي على ميزة سياسية مهمة تمتع بها جبل لبنان، حيث كانوا يختارون حكامهم بأنفسهم، لكن بعد الذي ذكر وجدت الحكومة العثمانية الفرصة سانحة لفرض الحكم المركزي المباشر على جبل لبنان ، وتم ذلك تدريجيًا حينما اتبع السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) سياسة ارتكز فيها على اختيار أمير شهابي بأمر منه وليس كما كان متبع بأن يتم اختياره من أعيان جبل لبنان، وقد تعمد السلطان تعيين شخصية ضعيفة تعجز عن إدارة البلاد وذلك من شأنه أن ينعكس على الأوضاع في جبل لبنان وبالتالي ستجد الدولة العثمانية مبررًا للتدخل في شؤونها وتحول الحكم في جبل لبنان إلى الحكم المباشر.

وبعد أن أبدت بريطانيا رأيها في من سيقود جبل لبنان، عمد السلطان عبد المجيد إلى تعيين الأمير بشير الثالث (١٨٤٠-١٨٤٢) . وقد عرف عنه أنه شخصية ضعيفة وغير جديرة بالحكم، انتجت تلك السياسة حالة من تزايد الطائفية في جبل لبنان ولم تلقِ قبول من الشعب اللبناني إذ خلقت الدولة العثمانية بتعيينها هذا الأمير الضعيف، الظروف المناسبة لإشعال نار الفتنة للإطاحة بحكم العائلات. لاسيما بعد أن قام السلطان بإصدار فرمان موجه إلى مشايخ الدروز أكد لهم أن الأمير بشير الثالث قد عينه عليهم فقط[٢٤]، مما أثار حفيظة الموارنة الذين اخذو يطالبون من السلطان بأن يكون لهم أمير ماروني شهابي على غرار الدروز، وبذلك نجحت سياسة العثمانيين والدول الكبرى في أن تقسم المجتمع اللبناني، وزرع بذور الانفصال بين ابرز طائفتين في جبل لبنان[٢٥]

وسرعان ما أتت تلك السياسة أُكلها بدأً من أن بشير الثالث استمر في خضوعه للنفوذ البريطاني ، وكان يستشيرهم في أي أمر يعرض عليه، فضلًا عن أن سياسته اضرت كثيرًا بأعيان الدروز لاسيما بعد أن رفض إعادة اقطاعاتهم التي صادرها إبراهيم باشا، حيث تم توزيعها على المسيحيين، فضلًا عن منح الأراضي غير المسيطر عليها أيضًا للمسيحيين مما ولد رفض كبير لدى الدروز لذلك الفعل لاسيما أن المسيحيين عارضوا بشدة أي أمر يقضي اعادة الأرض للدروز لاسيما في سكان دير القمر[٢٦]. وأرى إن ذلك الأمر هيء الظروف لاندلاع حرب أهلية بين الدروز والموارنة، وكان باعثها الأول هو السياسة الرعناء التي اتخذتها الحكومة العثمانية وتبناها الأمير بشير الثالث وأوقدها الدول الكبرى التي عجلت من وقوع الصدام بين أهم طائفتين في جبل لبنان في ذلك الوقت.

ولكي لا يضيع حقها عمد الدروز برفع عريضة للسلطان في حزيران عام ١٨٤١ اشتكوا فيها من الأمير بشير الثالث واتهموه بأنه يحابي المسيحيين وسلب حق الدروز لأنهم مسلمين [٢٧] . ويمكن لنا القول أن الرسالة آنفة الذكر تبين لنا مدى الأحقاد التي ترسخت بين سكان جبل لبنان وبات الطائفية والمذهبية هي العصا التي يرتكز عليها كل من يرغب بإعلاء شأنه وتنذر بأن وضع جبل لبنان وباتت على صفيح ساخن وأي شرارة ستوقد نار الاقتتال الطائفي بين مكوناته. ويتضح مما تقدم أن الطائفية سرت بين مكونات المجتمع اللبناني مسرى الدم بالعروق، وكان الصدام بينهم واقع لا محال، لاسيما أن بريطانيا وفرنسا أدت دورًا فاعلًا بتعجيل ذلك الصدام ، وكانت الحكومة العثمانية تتلهف بوصفه المبرر الذي يمكنها من فرض الحكم المباشر على جبل لبنان، وبما إن كل الأطراف عزمت أمرها للسماح بسفك الدم اللبناني، خاصة وأن بريطانيا نصبت نفسها مدافعًا عن الدروز وفرنسا الأم الحنون للموارنة، لم يبق سوى الشرارة التي تؤجج ذلك الصدام.

كانت شرارة الصدام المسلح عندما عمدت مجموعة مسيحية بقتل رجل درزي من بعقلين، ليندلع القتال بين الطائفتين، حيث عمل الدروز على الثأر من الموارنة واحرقوا مناطقهم، وسرعان ما امتد الصدام إلى القرى المجاورة، أخذ البطريرك الماروني يوسف حبيش بتأليب الموارنة من منشور حثهم فيه على الانتقام من الدروز، وجرت على إثرها معارك عديدة في مناطق مختلفة [٢٨]، ومما زاد من حدة الصراع هو ما قام به البريطانيون عندما عمدوا تسليم ابن خال الأمير بشير الثالث إلى الدروز، لتغلق بذلك أي وسيلة لإيجاد حل وايقاف الصدام [٢٩] . يبين ذلك الفعل الذي قام به البريطانيون مدى تغلغل ونفوذ القوى الاستعمارية في النسيج الاجتماعي في جبل لبنان ومدى حالة التفكك التي قادت إليه سياسة الدولة العثمانية، فضلًا عن أن رجال الدين في

طرفي النزاع أيدوا الاقتتال المنافي لتعاليم الدين الذي يعتنقونه ليؤكد أن بعضهم أخذ من الدين وسيلة للمصالح ووضع نفسه في خدمة المستعمر الذي ساهم بسفك الدماء.

وبلا شك، فقد مثلت تلك الحرب الأهلية بعدًا سياسيًا لا يمكن اختزالها بوصفه تمرد على سياسة الأمير الشهابي؛ بل أنها جسدت التراكمات السياسية والاحقاد الطائفية التي غذته الدول الكبرى وسوء الإدارة العثمانية الذي مهد لتلك الحرب. واتضح ذلك حينما اتسعت اتونها، حين اقدم الدروز على احراق منطقة دير القمر في ١٤ تشرين الاول عام ١٨٤١م وطال ذلك الحرق قصور الأمراء الشهابيين ومن بينها قصر الأمير بشير الثالث الذي لم يتعامل بحكمة مع تطورات الحرب إذ بدلا من أن يحتوي الموقف ويسعى إلى التهدئة، واتباع الحكمة للسيطرة على ذلك الصدام؛ عمد إلى تحريض المسيحيين وحثهم لمساعدته في محاولة كسر شوكة الدروز[٣٠].

ومع ازدياد حدة الصراع استعدت فرنسا عسكريًا لحماية المسيحيين من خلال وصول سفن حربية إلى سواحل بيروت[٣١]، في حين فشلت محاولات السلطات العثمانية في وضع حد للحرب الأهلية فاضطرت وفي عام ١٨٤٢ إلى عزل الأمير بشير الثالث ونفيه إلى العاصمة العثمانية، وسعت جاهدة لإقناع سكان جبل لبنان بفرض الحكم المباشر، من خلال استقطاب رؤوس القوم، وفي الوقت الذي نجحت باستقطاب الدروز بفكرتها، تزمت المسحيين وعلى رأسهم الموارنة وبطريكهم برفض الحكم المباشر جملةً وتفصيلا[٣٢]

ويمكن تعليل موقف الدروز بانهم يوافقون على الحكم المباشر من الدولة العثمانية بوصفه مكسب لهم وكسر شوكة المسيحيين الذين احتكروا رئاسة جبل لبنان لمدة طويلة، فضلًا عن أن الدروز كانت علاقتهم ممتازة بالعثمانيين منذ أن وقفوا لصالح العثمانيين ضد ابراهيم باشا؛ في حين يمكن تعليل رفض المسيحيين لفرض الحكم العثماني المباشر لعدد من الاسباب لعل ابرزه هو وقوف قوى كبرى كفرنسا لصالحهم وتدفعهم لعصيان الدولة العثمانية لتحقيق مصالحها الاستعمارية في جبل لبنان، ومن جانب آخر ادرك المسيحيون أن الحكم المباشر سيفقدهم الامتيازات التي حصلوا عليها وسيضعف سطوتهم في البلاد.

وفي السياق نفسه وجدت الدول الاوربية إن خضوع جبل لبنان لحكم مباشر من قبل الدولة العثمانية سيشكل عقبة في تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية، لاسيما وأن تلك الدول تعد الضامن للاستقلال في جبل لبنان والحامي لمشروعه، وأمام ذلك العجز تم اللجوء إلى تنفيذ مقترح النمسا الذي طرحته في السابع من كانون الاول عام ١٨٤٢ القاضي بتنفيذ مشروع يهدف لوضع حد للحرب الأهلية في جبل لبنان، عرف بـ (نظام القائمقاميتين) حيث تم تقسيم جبل لبنان الى قائمقامية درزية في الجنوب، وأخرى مسيحية في الشمال، وتم تعيين حيدر ابي اللمع قائمقام على

المنطقة المسيحية، واحمد ارسلان قائمقام على المنطقة الدرزية ، على آن يكون كلاهما تحت النفوذ الفعلي لوالي صيدا المقيم في بيروت [٣٣]

وخلاصة ما جرى يتضح أن استحداث نظام القائمقاميتين قد وضع من أجل إيجاد حل للصراع الطائفي في جبل لبنان، إلا أن ذلك النظام من الجانب الأخر عمق الفجوة بين مكونات المجتمع في جبل لبنان ووضع حاجزًا متينًا أمام توحيدهم، بل العكس من ذلك نجده قد أسس بذلك صراع طويل الأمد وأوجد مبرر متين لتدخل الدول الكبرى ووضع للطائفية مكان لا يمكن تجاوزه وكان سكان جبل لبنان أسرى طوائفهم والملاذ الأمن لهم، ورسخ فكرة مقيته عمادها الطائفية، لاسيما أن نظام القائمقاميتين وضع على أساس قسم جبل لبنان إلى قسمين حسب التركيب الطائفي.

الخاتمة:

تُبين المعطيات الواردة في ثنايا الدراسة ما يأتي:

- لا يمكن تحديد مدة تاريخية لبروز الطائفية السياسية في المجتمع اللبناني الذي يعد أحد اكثر المجتمعات تعقيدًا من حيث بنيته الاجتماعية وتنوعها القومي والديني، لكن يمكن ادركه بوضح في ظل السيطرة العثمانية.
- إن السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في جبل لبنان كان لها دور كبير في تعميق الطائفية في المجتمع اللبناني.
- كان لتدخل الدول الاستعمارية أثر بارز في شرخ المجتمع اللبناني وقولبته طائفيًا مما عزز الطائفية في جبل لبنان.
- شكلت المصالح الشخصية لقيادات المجتمع في جبل لبنان الدينية والعشائرية عنصر رئيس في نشر الطائفية وتجزئة المجتمع حسب طوائفهم لتحقيق أكبر قدر من المصالح.
- كان للصراع الدولي بين الدول الكبرى دور كبير في تعميق الطائفية في المجتمع في جبل لبنان لاسيما أن السياسة العثمانية فسحت المجال أمام تدخل تلك الدول التي عملت على تقريب الطوائف حسب معتقداتها وتفرض الحماية لها مما فتح باب الصراع بين الطوائف وصل لحد الحرب الأهلية.
- كان للطائفة أثر كبير على جبل لبنان ومجتمعه إذ مثلت نقطة خلاف تم على اساسها تقسيم جبل لبنان وفق مبدأ الطائفية ليولد نظام القائمقاميتين.

الهوامش:

(١) تقدر مساحة لبنان (١٠,٤٠٠كم٢)، اما في موضوع تعداد سكانه فأن لبنان البلد الوحيد في المنطقة الذي لم يجر عملية احصاء لمواطنيه منذ عام ١٩٣٢. ويعود سبب ذلك الأمر بسبب نظام الحكم المعتمد فيه والذي اقيم على اسس الطوائف والتوافق، وقد قدر عدد المواطنين المقيمين داخل لبنان في عام ١٩٩٣ بـ (٣,٦٠٠,٠٠٠) نسمة بينما قدر عدد اللبنانيين المغتربين بـ (١٤,٠٠٠,٠٠٠) نسمة ينظر: مصطفى فاخوري، الأقطار والبلدان موسوعة جغرافية تاريخية اقتصادية، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧، ط٢، ص٣٦٣ ؛ علي فاعور، بيروت ١٩٧٥-١٩٩٠ التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩١، ص١٩.

(٢) حددت الحكومة اللبنانية في الثاني من نيسان عام ١٩٥١ الطوائف في لبنان: بالتالي(طوائف المسلمين السنة والمسلمين الشيعة يليها الدروز أو الموحدون اما الطوائف المسيحية فهي المارونية، والروم الارثذوكس، والروم الكاثوليك، والأرمن الارثذوكس، والأرمن الكاثوليك، والسريان الارثذوكس، والسريان الكاثوليك، والكلدان والنساطرة، والكلدان الكاثوليك، واللاتين، والبروتستانت، واليهود). ينظر: بيرو روندو، الطوائف في الدولة اللبنانية، ترجمة الياس عبود، التجمع الفرنسي، بيروت، ١٩٨٤، ص٢٣ ؛ وأضيفت لاحقاً الطائفة الإسماعيلية والطائفة العلوية. وصدر قانون رقم (٥٥٣) لعام ١٩٩٦ اعترافاً بطائفة الأقباط الارثذوكس كطائفة مستقلة. ينظر: حسان حلاق، عائلة لبنانية واحدة بطوائف متعددة، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤-٧.

(٣)أ. سميليانسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب: عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣٢- ٣٣

(٤) نقلًا عن: هنري أبو خاطر، من وحي تاريخ الموارنة، بيروت، ١٩٧٧، ص ١١٤.

(٥) هنري أبو خاطر ، المصدر السابق، ص ١١٦.

(٦) جواد بولس، تاريخ لبنان دار النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣٤٣

(٧) المصدر نفسه.

(٨) حاتم حسين بخيت، قوى الصراع السياسي في لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، د. ت، ص ١٦.

(٩) محمد فريد المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق : احسان حقي، دار النفائس، ١٩٨١ ص ٢٥٤.

(١٠) خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط ، دار المدار الاسلامي ، ٢٠٠٢ بيروت ص٢١٣ .

(١١)عبد العزيز سليمان نوار : وثائق أساسية عن تاريخ لبنان الحديث ، منشورات جامعة بيروت العربية ،١٩٧٤، وثيقة رقم (١٧) ص٨٤.

(١٢) كاظم ياسين العاملي، تاريخ علاقات الموارنة بجيرانهم من الفتح الإسلامي إلى الحرب الأهلية، دار الوسيلة، بيروت، ص ٤٣

(١٣) فيليب خليل حتي، مختصر تاريخ جبل لبنان ، ترجمة فؤاد جرجس ، مراجعة محمود يوسف زايد، بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٨ ، ص ١٦٨ .

(١٤) نقلًا عن: زين نور الدين : الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا و لبنان، بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧١ ، ص ٣٤ .

(١٥) للاطلاع على دور قناصل الدول الكبرى ينظر: عادل اسماعيل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣ ٣٤٥-٣٤٩.

(١٦) محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ – ١٩١٤ ، مكتبة الانجلومصرية، القاهرة، د. ت، ص ٢١٧.

(١٧) زهراء حميد خليل البحراني، الامتيازات الاجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى ١٧٥٠– ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، *كلية الآداب – جامعة البصرة*، ٢٠٠٦، ص ٦٢.

(١٨) محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ – ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب . جامعة الموصل ، ٢٠٠٣، ص ٢٨ – ٣٣.

(١٩) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النشر، بيروت، ١٩٩١، ط٧ ، ص ٥٩-٦٠ .

(٢٠) محمود صالح سعيد عبد الله، المصدر السابق، ص ٣١.

(٢١) محمود صالح سعيد عبد الله، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٢٢) عادل اسماعيل، المصدر السابق، ٣٤١

(٢٣) زهراء حميد خليل البحراني ، المصدر السابق، ص ٨.

(٢٤) فيليب وفريد الخازن ، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا وجبل لبنان (١٨٤٠-١٨٦٠)(جونية – ١٩١٠)؛ج١،ص٢١.

(٢٥) محمود صالح سعيد عبد الله، المصدر السابق، ص٣٦

(٢٦) أ. سميليانسكايا، المصدر السابق، ص١١٩

(٢٧) فيليب وفريد الخازن، المصدر السابق، ص ٥١.

(٢٨) للاطلاع أكثر ينظر: يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، بيروت، ١٩٥٢، ص٣٧-٤٣ .

(٢٩) محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان ١٩٤٣ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

(٣٠) محمود صالح سعيد عبد الله، المصدر السابق، ص٣٦.

(٣١) كاظم ياسين العاملي، المصدر السابق، ٦٤

(٣٢) عادل اسماعيل، المصدر السابق، ص ٣٥٢؛ يوسف خطار أبو شقرا ، الحركات .. ، ص ٤٣ – ٤٤

(٣٣) محمود صالح سعيد عبد الله، المصدر السابق، ص ٣٨ -٣٩.

قائمة المصادر:

أولًا: الرسائل والاطاريح

١.حاتم حسين بخيت، قوى الصراع السياسي في جبل لبنان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، د. ت.

٢.زهراء حميد خليل البحراني، الامتيازات الاجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى ١٧٥٠– ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، *كلية الآداب – جامعة البصرة*، ٢٠٠٦، ص ٦٢.

٣.محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان ١٩٤٣ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلس كلية الآداب في جامعة البصرة، ٢٠٠٨.

٤.محمود صالح سعيد عبد الله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ – ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب . جامعة الموصل ، ٢٠٠٣.

ثانيًا: الكتب العربية والمعربة:

١.سميليانسكايا، الحركات الفلاحية في لبنان النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب: عدنان جاموس، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢.

٢.جواد بولس، تاريخ لبنان دار النهار، بيروت، ١٩٧٢.

٣.حسان حلاق، عائلة لبنانية واحدة بطوائف متعددة، بيروت، ٢٠٠٩، ص٤–٧.

٤.خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد الارناؤوط ، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٥.زين نور الدين : الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا و لبنان ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧١ .

٦.عادل اسماعيل، لبنان في تاريخه وتراثه، مركز الحريري الثقافي، بيروت، ١٩٩٣.

٧.عبد العزيز سليمان نوار : وثائق أساسية عن تاريخ لبنان الحديث ، منشورات جامعة بيروت العربية ،١٩٧٤، وثيقة رقم (١٧) ص٨٤.

٨.علي فاعور، بيروت ١٩٧٥–١٩٩٠، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩٠.

٩.فيليب خليل حتي، مختصر تاريخ جبل لبنان ، ترجمة فؤاد جرجس ، مراجعة محمود يوسف زايد، بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٨.

١٠.فيليب وفريد الخازن ، المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا و جبل لبنان ١٨٤٠–١٨٦٠ ،جونية ،١٩١٠ ،ج١.

١١.كاظم ياسين العاملي، تاريخ علاقات الموارنة بجيرانهم من الفتح الإسلامي إلى الحرب الأهلية، دار الوسيلة، بيروت.

١٢.كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النشر، بيروت، ١٩٩١، ط٧

١٣.محمد انيس، الدولة العثمانية والشرق العربي ١٥١٤ – ١٩١٤ ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، د. ت.

١٤.محمد فريد المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق : احسان حقي، دار النفائس، ١٩٨١.
١٥.مصطفى فاخوري، الأقطار والبلدان موسوعة جغرافية تاريخية اقتصادية، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧، ط٢.
١٦.هنري أبو خاطر، من وحي تاريخ الموارنة، بيروت، ١٩٧٧.
١٧.يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، بيروت، ١٩٥٢.

List of sources:

First: Letters and theses

1 .Hatem Hussein Bakhit, Forces of political conflict in Mount Lebanon, unpublished master's thesis, Omdurman Islamic University, n.d.
2-Zahraa Hamid Khalil Al-Bahrani, Foreign Privileges in the Levant during the Ottoman Era from the Mid-Eighteenth Century to the Outbreak of World War I 1750-1914, Unpublished Master's Thesis, College of Arts - University of Basra, 2006, p. 62.
3- Muhammad Hussein Zaboun Al-Saadi, The Druze and Their Political Role in Lebanon 1943-1989, Unpublished Master's Thesis, Council of the College of Arts at the University of Basra, 2008.
4 .Mahmoud Saleh Saeed Abdullah, Ottoman Policy Towards the Mount Lebanon Mutasarrifate 1861-1918, Unpublished Master's Thesis, College of Arts - University of Mosul, 2003.

Second: Arabic and Translated Books:

1.Smilianskaya, Peasant Movements in Lebanon in the First Half of the Nineteenth Century, Translated by: Adnan Jamous, Dar Al-Farabi, Beirut, 1972.
2.Jawad Boulos, History of Lebanon, Dar Al-Nahar, Beirut, 1972.
3.Hassan Hallaq, One Lebanese Family with Multiple Sects, Beirut, 2009, pp. 4-7.
4.Khalil Inalcik, History of the Ottoman State from its Rise to Decline, translated by Muhammad Al-Arnaout, Dar Al-Madar Al-Islami, Beirut, 2002.
5.Zein Nour El-Din: The International Conflict in the Middle East and the Birth of the States of Syria and Lebanon, Beirut, Dar Al-Nahar Publishing, 1971.
6.Adel Ismail, Lebanon in its History and Heritage, Hariri Cultural Center, Beirut, 1993.
7.Abdul Aziz Suleiman Nawar: Basic Documents on the Modern History of Lebanon, Beirut Arab University Publications, 1974, Document No. (17), p. 84.
8.Ali Faour, Beirut 1975-1990, Geographical Institution, Beirut, 1990.
9.Philip Khalil Hitti, A Brief History of Mount Lebanon, translated by Fouad Gerges, reviewed by Mahmoud Youssef Zayed, Beirut, Dar Al Thaqafa, 1968.
10.Philip and Farid Al Khazen, Political Documents and International Negotiations on Syria and Mount Lebanon 1840-1860, Jounieh, 1910, Part 1.
11.Kazem Yassin Al Amili, History of Maronite Relations with their Neighbors from the Islamic Conquest to the Civil War, Dar Al Wasila, Beirut.
12.Kamal Salibi, Modern History of Lebanon, Dar Al-Nashr, Beirut, 1991, 7th ed.
13.Muhammad Anis, The Ottoman State and the Arab East 1514-1914, Anglo-Egyptian Library, Cairo, n.d.
14.Muhammad Farid Al-Muhami, History of the Sublime Ottoman State, edited by: Ihsan Haqi, Dar Al-Nafayes, 1981.
15.Mustafa Fakhoury, Countries and Countries, a Geographical, Historical and Economic Encyclopedia, Dar Al-Ma'rifah, Beirut, 2007, 2nd ed.
16.Henry Abu Khater, Inspired by the History of the Maronites, Beirut, 1977.
17.Youssef Khattar Abu Shakra, Movements in Lebanon until the Era of the Mutasarrifate, Beirut, 1952.